حـــوار ..

بقلم: أحمد طلعت

الطريقة التى يدير بها الدكتور احمد فتحى سرور جلسات مجلس الشعب لاتتفق أبدا مع بلد عريق مثل مصر التى كانت من بين اول ثلاث او اربع دول تاخذ بالنظام البرلمانى وتتبنى الديمقراطية أسلوبا لنظام الحكم . كما ان هذه (الطريقة) لا تتفق ابدا مع وضع الدكتور فتحى سرور باعتباره استاذا من اساتذة القانون ، يعلم جيدا معنى السلطة التشريعية ، ويعلم كما يعلم رجال القانون انها تمثل الشعب ، صاحب السيادة ، صاحب السلطة في كل شئون الحكم .

صحيح ان الدكتور سرور ليس استاذا للقانون الدستورى ، فهو استاذ في القانون الجنائى ، لكن ذلك لا يمنع من انه تتلمذ على اساتذة كبار مثل وايت ابراهيم ، ووحيد رأفت ، وسيد صبرى ، وعبد الحميد متولى وغيرهم كثيرون .

ولابد ان الدكتور فتحى سرور - من خلال دراسته للقانون العام - قد اطلع على السوابق البرلمانية في مصر ، وعرف ان نواب الامة كانوا يتمتعون بكل الاحترام والتقدير ، وانهم كانوا يلقبون خلال عصور الديمقراطية الزاهية في مصر (بالنائب المحترم) . ولابد انه قد اطلع على محاضر جلسات مجلس النواب ورأى بعينيه كيف كانت (المضبطة) سجلا امينا يسجل كل الآراء مقرونة بالاجلال والاحترام لاصحابها سواء كانوا من نواب المعارضة او من نواب الحزب الحاكم.

كان ذلك ايام رؤساء مجالس النواب (العظام) من امثال احمد ماهر وحامد جوده وعبد السلام فهمى جمعة وغيرهم . وأيامها كان رئيس مجلس النواب يفخر بعضويته للمجلس قبل ان يفخر برئاسته له ، وكان هؤلاء الرؤساء العظام يعلمون ان وظيفتهم هى مجرد ادارة الجلسات ، وتطبيق اللائحة ، واحترام القانون ..

ثم جاءت ايام الحكم الشمولى - الذى ادعى هو الاخر انه يأخذ بالنظام الديموقراطى - ليجلس على مقعد (الرئيس) في المجالس النيابية ممثل بعض اعوان السلطة ، مهمتهم ان يقتلوا كل رأى معارض وان (يؤدبوا) كل نائب ينسى نفسه ويتصور انه (حقيقة) ممثل للشعب ، بعد ان احتكر رئيس الدولة حق تمثيل الشعب وحده وحول النواب الى مجرد (اعضاء) في المجلس بعد ان كانوا نوابا عن الشعب .

وتصور رؤساء مجالس الشعب - منذ ايام الحكم الشمولى - انهم (نظار) مدارس يتعاملون مع مجموعة من (التلاميذ) يقرعون الاجراس ، ويرفعون الجلسات ، وينتقلون الى جدول الاعمال ..

!! وعلى طول سنوات الحكم الشمولى لم يسمع ان البرلمان قد سحب الثقة من وزير ، أو اسقط وزارة او عارض حاكما معارضة جدية أو ايجابية . لكن الشعب كان يسمع ايام الحكم الملكى (البائد) عن وزارات سحب البرلمان منها الثقة ، ووزراء اجبرهم مجلس النواب على الاستقالة ، ومشروعات قوانين رفضتها اغلبية الاعضاء بالرغم من انها كانت مقدمة من نواب الحزب الحاكم .

ومازال الشعب يذكر مشروع قانون (اخبار القصر) الذى تقدم به النائب الوفدى اسطفان باسيلى الى مجلس النواب الوفدى ، واسقطه المجلس - بأغلبية الوفدية - وبمعارضة ضارية من نواب شبان من نواب حزب الوفد ، منهم المرحوم الدكتور عزيز فهمى ، ومصطفى موسى ، واحمد ابو الفتح اطال الله عمره .

لكن رؤساء البرلمان في عهد (الحركة المباركة) التى نادت بما اسموه الديمقراطية السليمة ، كانوا اتباعا للسلطة ، يأتمرون بأمر الحاكم ، يبايعونه عند اعادة ترشيح نفسه ، ويبعثون له ببرقيات التهانى مع كل نصر أو (هزيمة) ويصفقون له عندما يلقى بيانا في المجلس .

وكانت النتيجة ان فقد الشعب ثقته في (نوابه) وفى الحياة الديمقراطية المزيفة التى فرضتها الانظمة الشمولية ، واتجه معظم الناس الى السلبية ، واتجهت قلة منهم الى التطرف وفرض الرأى بالقوة ، بعد ان انهارت امام اعينهم صورة الديمقراطية ، وفقد كل امل فى التغيير السلمى ، وكان الله في عون مصر .

وهل يمكن لعاقل ان يصدق انه منذ يوليو من عام ١٩٥٢ لم ترتكب حكومة واحدة خطأ يحاسبها البرلمان عليه ، او يخل بواجب يستدعى سحب الثقة منها ، وكانهم جميعا ملائكة مطهرون ..

لقد كان الحساب والعقاب - في ظل الحكم الشمولى - من اختصاص الحاكم الفرد وحده ، سواء فى ذلك عقاب الحكومات أو المجالس النيابية ذاتها ، أما الحاكم الفرد نفسه فحسابه عند الله جلت قدرته .